

تحرك عاجل

سوريون لا يزالون مهددين بالترحيل من تركيا

لا يزال يتهدد اللاجئين السوريين خطرُ الترحيل من تركيا، إذ قد تُنفذ السلطات التركية خططاً لطرد عدد كبير منهم إلى ما يُسمى بـ"المنطقة الآمنة" بشمال سوريا، إلا أنها منطقة تدور فيها نزاعات؛ وتمثل العملية العسكرية التركية الأخيرة في شمال شرقي البلاد في أكتوبر/تشرين الأول 2019 دليلاً على ذلك.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

Mr Süleyman Soylu, Minister of Interior

Ministry of the Interior

Devlet Mahallesi, T.C. İçişleri Bakanlığı

Çankaya/Ankara, Turkey 06580

Email: bakanlik.musavirligi@icisleri.gov.tr

Fax: +90 312 418 17 95

معالي وزير الداخلية،

تحية طيبة وبعد ...

نكتب إلى معاليكم للإعراب عن بواعث القلق البالغ بشأن ما ورد مؤخراً عن معاملة اللاجئين السوريين في تركيا، والتنفيذ المحتمل لخطط وُضعت منذ وقتٍ طويل لإعادة نقلهم بصورة غير قانونية إلى ما يُسمى بـ"المنطقة الآمنة" بشمال سوريا.

إننا نقر ونقدر أن بلادكم تستضيف أكبر عددٍ من اللاجئين في العالم، والذي يبلغ حوالي 4 ملايين؛ إلا أن هذا الكرم الباعث على الإعجاب لا يعفي حكومتكم من التزامها باحترام القانون الدولي وحماية حقوق الأفراد الخاضعين لولايتها القضائية، ومن بينهم اللاجئين الوافدون من سوريا.

فقد بينت منظمة العفو الدولية في تقرير موجز شامل، نُشر في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2019 (انظر الرابط هنا: <https://www.amnesty.org/en/documents/eur44/1102/2019/en/>)، احتمال تعرض المئات من اللاجئين السوريين في أرجاء تركيا للاعتقال والاحتجاز والترحيل رغم إرادتهم، وعادةً ما يحدث ذلك بعد إرغامهم على أو التحايل عليهم للتوقيع على ما يُسمى بوثائق "العودة الطوعية". ويكتشف هؤلاء الذين يتمكنون من دخول تركيا مرة أخرى أن وثائق إثبات هويتهم داخل البلاد قد أُلغيت. كما لا يتمكن السوريون الذين لا يحملون وثائق لإثبات الهوية من الحصول على الخدمات الأساسية، ويواجهون خطرًا بترحيلهم أو إعادة ترحيلهم. ويبدو أن تجديد هذه الوثائق بعد إلغائها أمر مستحيل، حتى وإن كان القانون التركي يسمح بالتجديد. وكثيرًا ما يُترك اللاجئون السوريون دون أي سبل للجوء إلى القانون أو الانتصاف لحماية أنفسهم من الترحيل.

كما تساورنا بواعث القلق البالغ بشأن خططٍ وضعتها السلطات التركية منذ وقتٍ طويلٍ لإعادة نقل أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين إلى شمال سوريا، استنادًا إلى حكمٍ خاطئٍ بأن هذه المنطقة آمنة في الوقت الراهن؛ إذ لا تزال سوريا أحد أشد بلدان العالم خطرًا. فعلى سبيل المثال، عجلت العملية العسكرية التي بدأتها السلطات التركية في شمال شرق سوريا منذ 9 أكتوبر/تشرين الأول 2019، انتقال 160 ألف شخصٍ لاندوا بالفرار من المواجهات، بينما وُصِف مؤخرًا الوضع في شمال غرب البلاد بـ"الكابوس الإنساني".

ومن ثم، فإن ترحيل أي شخصٍ إلى سوريا ينتهك مبدأ عدم الإعادة القسرية المنصوص عليه في القانون الدولي، إذ يعرضه لخطر انتهاك حقوق الإنسان.

ومن هذا المنطلق، نحثم معاليكم على أن تضعوا حدًا على الفور لترحيل اللاجئين السوريين، وأن تعملوا على إتاحة المجال لتجديد وثائق إثبات الهوية أمام هؤلاء الذين انتهت صلاحية وثائقهم أو أُلغيت لهم، وأن تجروا التحقيقات بشأن جميع المزاعم حول ترحيل الأشخاص إلى سوريا. كما نحثم أيضًا على أن توقفوا أي خططٍ ترمي إلى إعادة نقل اللاجئين السوريين إلى ما يُسمى بـ"المنطقة الآمنة".

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

تركيا هي أكثر بلدان العالم استضافةً للاجئين، حيث يبلغ عدد اللاجئين الوافدين إليها الآن حوالي 4 ملايين لاجئ، أغلبهم من سوريا (ما يزيد عن 3,6 مليون لاجئ). ومن الناحية النظرية، يُمنح كافة السوريين بتركيا وضع "الحماية المؤقتة"، ولكن يتعين عليهم تسجيل بياناتهم والحصول على وثائق إثبات الهوية، كي يتسنى لهم التمتع بالخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم. وقد أنفقت تركيا المليارات من اليورو لاستضافة هؤلاء اللاجئين، فضلاً عن المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك، لا تُعد تركيا ملاذًا آمنًا للاجئين وطالبي اللجوء، على خلاف ما تزعمه تركيا والاتحاد الأوروبي. فقد تلقت منظمة العفو الدولية، وكذلك المنظمات الأخرى، أدلة موثوقة ومتسقة تُثبت تنفيذ عمليات ترحيل إلى سوريا بين 2014 و2018، ومؤخرًا في منتصف 2019. ويحظر كلٌّ من القانون التركي ومعاهدات القانون الدولي التي وقّعت عليها تركيا، الإعادة القسرية، أي ترحيل شخص ما إلى مكان يتعرض فيه لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وفي الوقت الراهن، تُعد كافة عمليات الترحيل إلى سوريا غير قانونية، نظرًا إلى طبيعة المخاطر وحدتها. فقد خلّفت الحرب الأهلية، التي اجتاحت سوريا منذ 2011، دمارًا يفوق الوصف، ودفعت ملايين النساء والرجال والأطفال إلى ترك ديارهم؛ وكان من بين هؤلاء 5,6 ملايين شخصٍ لاذوا بالفرار من سوريا، بينما نزح أكثر من 6 ملايين شخصٍ داخل البلاد. وفي سبتمبر/أيلول 2019، وصفت منظمات الإغاثة الوضع في محافظة إدلب بشمال غرب سوريا بـ"الكابوس الإنساني"، حيث فر إلى هناك ما يزيد عن 3 ملايين سوري من مختلف أنحاء البلاد. كما وثقت منظمة العفو الدولية هجمات غير مشروعة شنتها الحكومة السورية بين يناير/كانون الثاني 2019 ويونيو/حزيران 2019، بدعمٍ من روسيا، على مستشفيات ومدارس ومخابز ومساكن.

ونفذت تركيا نفسها عمليتين عسكريتين في سوريا: "عملية درع الفرات" في 2016 بمحافظة حلب شمال البلاد، و"عملية غصن الزيتون" في مدينة عفرين التي بدأت في 2018. وشنت تركيا في 9

أكتوبر/تشرين الأول 2019 هجوماً تحت اسم "عملية نبع السلام" في شمال شرق سوريا؛ إذ اجتاحت تركيا والجماعات المسلحة السورية التابعة لها منطقة تقع تحت سيطرة تحالف جماعات مسلحة يقوده الأكراد وكان تحالف فيما سبق مع الولايات المتحدة الأمريكية وحظي بدعمها. وذكر "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية"، في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2019، نزوح أكثر من 160 ألف شخص في شمال شرق سوريا خلال الأيام الستة السابقة، هرباً من التحركات والمواجهات العسكرية. ووثقت منظمة العفو الدولية عمليات إعدام خارج نطاق المحاكمة، وهجمات نفذتها القوات التركية وتحالف جماعات مسلحة سورية تدعمها تركيا.

ونفت السلطات التركية إعادة أي شخص إلى سوريا رغم إرادته، زاعمة أن 365 ألف سوري قد عادوا طوعاً إلى أشد بلدان العالم خطراً.

بيد أنه في حقيقة الأمر لم يعد طوعاً إلى سوريا سوى القليل، وعادةً ما يعودون مؤقتاً، على سبيل المثال، لإحضار أقارب مسنين لهم أو تجديد جوازات سفرهم. كما لم يُبلغ هؤلاء بعواقب مغادرة تركيا، ووجدوا بعد عودتهم أن وضع "الحماية المؤقتة" الذي يتمتعون به قد أُلغي. ويبدو أن تجديد وضع الحماية المُلغى أمر مستحيل، بصرف النظر عن الأسباب وراء إلغائه (على سبيل المثال، ما إذا كانت العودة جاءت قسراً أم طوعاً، أو ما إذا كانت مجرد وثائق الهوية قد انتهت). وذلك على الرغم من أن القانون التركي (التعميم رقم 7 الصادر في يناير/كانون الثاني 2019) يسمح لمن فقد وضع الحماية بتجديده.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة الإنكليزية أو التركية

يمكن استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 26 ديسمبر/كانون الأول 2019

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/en/documents/eur44/1117/2019/en/>